عبد المنعم علي عيسى

جبهة تايوان تبدي استعداداً للتسخين

في وقت يقترب فيه عداد أيام الحرب الأوكرانية من أن يشير إلى الرقم «٣٥٠» بات يقيناً أن هذه الحرب لن تترك شيراً واحداً، حتى ولو كان في أقاصي الأرض، بمنأى عن تداعياتها، وربما كان في الأمر ما يدعو إليه، فليأساً لصراع دولي سوف تكون للنتائج التي سيفضي إليها دور الرجحان في بناء معادلات القوة في أوروبا على نحو خاص، وربما في رسم التوازنات الدولية الجديدة برمتها، لكن ما يعوق هذه الأخيرة هو «الحذر» الذي تبديه الصين تجاه ذلك الصراع، والذي يبدو أن مقام بكين فيه لن يطول حتى يكون قرارها بمغادرته.

كانت حصيلة الأيام الـ«٢٥٠» مملوءة بالكثير من الإفرازات، والأخطر منها تمثل في الهزة التي أصابت النظام المالي العالمي الذي بات يرزح تحت مناسيب تضخم مخيفة، بل إن مؤشرات عدة تشير إلى إمكان دخول الاقتصاد العالمي حالة ركود شبيهة بتلك الحاصلة العام ١٩٢٩ والتي هيأت، بشكل ما، الأرضية المثلى لصعود النازية عام ١٩٣٣ والتي أشار صعودها إلى صدام حتمي مع قوى استثمرت في نتائج الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ – ١٩١٨ بطريقة كانت «طالة» للقدرات الألمانية «المتفوقة» وفق ما كانت تراه برلين هتلر، لكن الأهم مما أنتجته تلك الحرب، هو إشاعة مناخات التوتر على امتداد المعمورة عموماً، لكن الفعل كان متفاوتاً في حدته ليظهر بدرجة أكبر في جبهات كانت تعيش حالة من «الكمون»، فراحت تبدي استعدادها للتسخين تمهيداً لمغادرة حالتها السابقة، ولعل المثال الأبرز لتلك الجبهات هي «تايوان» التي ما انفكت تنظر إليها بكين على أنها جرح في «غرة» نهوضها.

في المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي الصيني المنعقد منتصف شهر تشرين الأول المنصرم، شدد «الريان» شي جين بينغ على مواصلة السعي بكل الوسائل «للتوحيد السلمي»، لكنه قال: إن خيار «استخدام القوة الحربية لوقف التدخلات، وأي استفزازات خطرة في شؤون تايوان، واحتواء حفنة الانفصاليين في الجزيرة، هو خيار قائم أيضاً»، وهذا يشير إلى ارتفاع مناسيب السخونة بدرجة تعادل النصف، لكن توقعه بأن «التوتر مع الغرب سيواصل الارتفاع في السنوات الخمس المقبلة» يضع تلك المناسيب في سياق خط تصاعدي لا يعرف الوقت الذي سيصل فيه إلى درجة الغليان، والراجح هو أن الغرب قد قرأ تحديد المدة الزمنية سابقة الذكر على أنه رسالة ترسم لحدود «السلمي» وزمن انتهائه، و«العسكري» وزمن بدئه، من دون أن يعني أن حدود تلك المعادلة الزمنية غير قابلة للتغيير على وقع التطورات والحسابات والتحولات التي باتت تسير بسرعة يخشى معها أن تتقلص حدودها بدرجة كبيرة، وما يشجع على هذه القراءة الأخيرة هو تشكيلة «اللجنة العسكرية» المنبثقة عن المؤتمر العشرين، التي تميز أعضاؤها بالاحترافية وصلابة العقيدة وشدة الولاء لـ«الريان».

هذه «القذوفات» التي راكمتها «محطة» تشرين الصينية التي أدخلت للمرة الأولى على نظام الحزب تعديلاً بقر بـ«المنضال ضد استقلال تايوان» كانت قد استدعت مقاربة أميركية ليست بجديدة، لكن فيها نفحة تصعيد تجلت في إستراتيجية الأمن الوطني الأميركي التي صنفت الصين على أنها «الدولة الوحيدة التي لديها النية لإعادة تشكيل النظام الدولي»، وأنها تستخدم «قوتها الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية والتكنولوجية لتحقيق هذا الهدف»، وهذا التصنيف هو مؤشر قوي على مغادرة الولايات المتحدة لسياسة «الغموض» الأميركية القائمة تجاه تايوان منذ العام ١٩٧٩، والتي تختصر بأن واشنطن لا تعترف بهذه الأخيرة كجزء منفصل عن الصين، لكنها أيضاً لا تعترف بأنها جزء منها، في معادلة فريدة من نوعها في العلاقات الدولية، والتي قد تشير إلى تحسب أميركي لـ«اللحظة الصينية» الراهنة قبل ما يزيد على أربعة عقود.

هذا الخروج الأميركي عن «الغموض» الذي اكتنف السياسة الأميركية حيال تايوان، والمعبر عن في إستراتيجية الأمن الوطني أولاً، ثم بتقديم الدعم السياسي والعسكري لهذه الأخيرة ثانياً، مرده يعود لرؤيا أميركية تقول: إن الصين باتت قادرة على احتواء الجزيرة سلماً أو حرباً، في حين أنها لم تكن كذلك أيام إقرار تلك الاستراتيجية، الأمر الذي يفسر اندفاعة الرئيس الأميركي جو بايدن الذي تعهد قبل أيام «بمساعدة تايوان إذا ما تعرضت لهجوم عسكري من الصين»، فالإعلان الذي لم تكن بكين بحاجة إليه للتنبؤ بالموقف الأميركي الذي ستعتمده واشنطن إذا ما قررت بكين استعادة الجزيرة بالقوة، أقله قياساً بما فاقهما تجاه الحرب في أوكرانيا التي ستتحول مجرياتها إلى حدث ثانوي فيما إذا اندلعت النار الصينية – الصينية التي ترى واشنطن أنها باتت فاب قوسين أو أدنى، بل إنها ترى أن أندلاعها بات مسألة وقت قياساً إلى معطيات عدة، إضافية لسابقاتها آنفة الذكر، منها أن الصين باتت تشعر بـ«فائض قوة» يفعل الصلابة التي ظهر عليها الاقتصاد الصيني إبان تعرضه لعقوبات كبرى كانت في نفسها قد استطاعت مع كبريات الاقتصادات العالمية، والحالة هذه قد ترى بكين، وفق التقديرات الأميركية، أن الفرصة تبدو سانحة بدرجة كبيرة لاندفاعة تعيد «الجزء» التايواني إلى «الأم» الصينية.

ثمة معطى على درجة عالية من الأهمية، وهو بالتأكيد يقع في صلب الحسابات الصينية عند ذهابها لوضع تصور حول طبيعة الرد الأميركي وحجمه المتوقع حيال نزوع بكين لاستعادة تايوان بالقوة، فالأخيرة ستقطب لوحدها نصف الإنتاج العالمي من الرقاقات الإلكترونية المتطورة التي باتت تمثل عصب صناعات عدة أبرزها العسكرية، وبذا فإن فعلاً من هذا النوع سيصيب في مقتل اقتصاد الدولة الأعظم، بل وسيزرع صدمة كبرى بأقوى جيش في العالم، الأداة الأساس التي تستند إليها الولايات المتحدة في ممارستها لفرض هيمنتها على العالم، ولا شك أن الرد الأميركي سيكون محكوماً بدرجة كبيرة بتبنّك المعطيين.

رداً على معاقبة «المؤقتة» لهم بالخصم من رواتبهم بسبب تظاهراتهم

استقالة عشرات المعلمين في إعزاز المحتلة

قدم العشرات من المعلمين في مدينة إعزاز المحتلة بريف حلب الشمالي استقالتهم من وظائفهم أمس، عقب فرض ما تسمى «الحكومة المؤقتة» التابعة لما يسمى «الائتلاف» المعارض خصم مبلغ ٢٨٠ ليرة تركية من رواتبهم، عقاباً على خروجهم مؤخراً بمظاهرات للمطالبة بزيادة رواتبهم، تزامناً مع مواصلة مرتزقة الاحتلال التركي اعتقال المدنيين في مدينة عفرين المحتلة بذات الريف بتهمة انتمائهم لتنظيم داعش الإرهابي.

وحسب مصادر إعلامية معارضة، فوجئ عدد من المعلمين في مدينة إعزاز بعد استلامهم راتبهم مما تسمى مراكز «PTT» بقيام «الحكومة المؤقتة»، بخصم مبلغ ٢٨٠ ليرة تركية من رواتبهم، دون سابق إنذار، كإجراء عقابي لهم بعد سلسلة من المظاهرات والاحتجاجات والتي قامت بها مجموعة من المعلمين والمعلمات خلال الشهر الماضي.

من جهتها، نقلت وكالة «نورث برس» الكردية التابعة لميليشيات «قوات سورية الديمقراطية» – قسد» أمس عن مصدر وصفته بـ«الخاص»: إن العشرات من المعلمين في مدينة إعزاز استقالوا من وظائفهم، عقب فرض ما تسمى «مديرية التربية والتعليم» في «الحكومة المؤقتة» عقوبة خصم جزئي من رواتبهم.

وقال المصدر: إن «عشرات المعلمين في المدينة قدموا استقالتهم عقب خصم جزئي طال رواتبهم عن تشرين الأول الماضي».

وجاءت عقوبة الخصم، حسب المصدر، رداً على انقطاعهم عن الدوام المدرسي بسبب مشاركتهم في إضرابات شهدتها المدينة الشهر الماضي، مشيراً إلى أن نسبة الخصم تفاوتت بين ٢٠٠ – ٢٨٠ ليرة تركية وذلك وفق عدد الأيام التي تغيب فيها المعلم عن الدوام المدرسي.

وفي منتصف أيلول الماضي، نظم معلمون في مدينتي إعزاز والباب بريف حلب الشمالي الشرقي، احتجاجات متتالية وإضراب للمطالبة بزيادة رواتبهم بما يتناسب مع الوضع المعيشي في المنطقة، وذلك بالتزامن مع خروج العشرات من المعلمين والمعلمات في احتجاجات غاضبة أيضاً في المناطق التي تحتلها القوات التركية وتسيطر عليها مرتزقتها في شمال غرب سورية.

وتسيطر حكومة النظام التركي ممثلة بمديريات التعليم في ولايتي كلس وعينتاب على الواقع التعليمي في المناطق التي يحتلها في شمال وشرق حلب وتنتشر فيها مرتزقته الإرهابيون، وسط تدهور في رواتب المعلمين وذلك وفقاً لتقارير صحفية.

جاء ذلك، في حين أقدمت دورية مشتركة بين استخبارات النظام التركي وما تسمى «الشرطة المدنية» التابعة لمرتزقته، خلال الأيام القليلة الفائتة على اعتقال مواطنين اثنين في مدينة عفرين المحتلة بريف حلب الشمالي، بتهمة الانتماء إلى تنظيم داعش، وذلك وفق ما ذكرت المصادر الإعلامية المعارضة أمس.

ويوم الأحد الماضي، تحدثت المصادر لـ«الشرطة العسكرية» على اعتقال مواطن أثناء توجهه من مدينة الباب إلى مدينة إعزاز، دون معرفة التهمة الموجهة إليه.

وكالات

مناقضة معلومات سابقة.. أميركا تعلن تأييدها استعادة الدول رعاياها المحتجزين لدى «قسد»

أجهزة مكافحة الإرهاب الأسترالية تراقب نساء وأطفال الدواعش العائدين من سورية

مساع متواصلة لإفراغ المخيمات التي تسيطر عليها «قسد» من نساء وأطفال وعائلات الدواعش وإعادتهم إلى دولهم (عن الانترنت)

بينما يتناقض مع ما تم الكشف عنه مؤخراً بأن الولايات المتحدة تضغط على ميليشيات « قوات سورية الديمقراطية – قسد» بهدف عدم الإسراع في إفراغ المخيمات التي تديرها في المناطق الخاضعة لسيطرتها في شمال شرق سورية والتي تحتوي عوائل من مسلحي تنظيم داعش الإرهابي، أعلنت واشنطن أمس تأييدها استعادة الدول رعاياها المحتجزين في تلك المخيمات، في حين كشفت صحيفة أسترالية أن فرق مكافحة الإرهاب التابعة للشرطة تعمل على مراقبة أربع نساء و١٣ طفلاً أعيدوا من «مخيم الربيع» في المالكية بريف مدينة القامشلي شمال الحسكة وتحقق بشأنهم.

ونقلت صحيفة Moree Champi-on، الأسترالية عن مفوض الشرطة الفيدرالية ريس كيرشو، أنه «يتم التحقق فيما إذا كان الأستراليون العائدون من سورية قد انتهكوا أي قوانين، حيث يعتبر القانون الأسترالي السفر إلى مناطق حرب محددة، بما في ذلك سورية، جريمة يُعاقب عليها، وذلك وفق ما ذكرت مواقع إلكترونية معارضة.

وقال كيرشو أمام «جلسة تقدير» في مجلس الشيوخ الأسترالي: «لدينا تحقيقات جارية حالياً، بشأن العائدين من مخيمات في شمال شرق سورية، مشيراً إلى أنه «قد يتم توجيه اتهامات وقد لا يتم توجيهها».

وأوضح المفوض الأسترالي، أن النساء والأطفال الـ١٧، العائدين من سورية، استقروا في مناطق فيكتوريا ونيو ساوث ويلز، وتعاونوا مع الشرطة، التي ستعمل مع المجتمع العالم لاستعادة رعاياهم من مخيمات شمال شرق سورية، مضيفاً إن واشنطن «تواصل تشجيع جميع البلدان التي لديها مواطنون في شمال شرقي سورية على العمل معنا من أجل إيجاد حلول دائمة»، مضيفاً: «من الأهمية بمكان إعادة البلدان الأصلية رعاياها إلى أوطانهم، وتقديم المساعدة لهم لمنع عودة ظهور داعش».

وتحدث براينس عن «دخول» وفد أميركي بمن فيهم مسؤولون في وزارة الخارجية، إلى «مخيم الهول» قبل أيام «لمناقشة المساعدات في عمليات إعادة المحتجزين في المخيمات وكذلك الاحتياجات الأمنية في شمال شرق سورية مع الشركاء على الأرض»، في إشارة إلى «قسد».

ورداً على سؤال حول «زيارة» الوفد الأميركي وما قدمه بشأن إعادة رعايا الدول من المخيمات، قال المتحدث باسم الخارجية الأميركية: إنه «عندما يتعلق الأمر بمواطنينا، يظل الأمر واضحاً، نعتقد أن الإعادة إلى الوطن هي الحل الدائم الوحيد للوضع الإنساني والأمني ومخيمات النازحين في شمال شرقي سورية».

والأحد الماضي، تسلل نائب مساعد وزير الخارجية الأميركية، إيثان غولدريتش، وفريقه المختص بالشؤون المدنية والإنسانية، وشؤون الإرهاب، وشؤون ترحيل الرعايا الأجانب، إلى شمال شرق سورية والتقى «مسؤولين» فيما تسمى «الإدارة الذاتية» الكردية التي تهيمن عليها «قسد».

كلام براينس، يتناقض مع المعلومات التي عُنقتها مؤخراً مصادر إعلامية حول ممارسة واشنطن ضغوطاً على ميليشيات «قسد» بهدف عدم الإسراع في مسألة إفراغ المخيمات التي تديرها في المناطق الخاضعة لسيطرتها وأبرزها «مخيم الهول» جنوب شرق الحسكة وتضم إضافة إلى نازحين سوريين وعراقيين آلافاً من الأجانب من أسر مسلحي تنظيم داعش والهدف هو مواصلة الولايات المتحدة استخدام ذريعة داعش في محاولة تبرير وجود قواتها المحتلة على الأراضي السورية.

في الغضون، داهمت مجموعات مسلحة من «قسد» مخيم «تل السمان» بريف الرقة الشمالي واعتقلت ٣ رجال، بتهمة التعامل والتجسس، لحساب الاحتلال التركي، وهي ليست المرة الأولى التي تعتقل فيها «قسد» من تسميهم «مطلوبين» بقضايا «تجسس» لمصلحة تركيا، وذلك حسبما ذكرت مصادر إعلامية معارضة.

ومؤخراً، اعتقلت «قسد» ١٥ شخصاً في مناطق متفرقة من بينهم رجل وزوجته من منطقة عفرين التي يحتلها النظام التركي منذ آذار عام ٢٠١٨ وامرأة من إدلب، وقالت الميليشيات: إن المعتقلين «اعترفوا» بـ«التجسس» لحساب مخابرات النظام التركي وتزويدها بمعلومات حول متزعمين في «قسد» أفضت إلى مقتل عدد منهم في استهدافات نفذتها قوات الاحتلال التركي.

وكالات

طالبت بالمزيد من التمويل لتقديم خدماتها لهم

«أونروا»: ٩٠ بالمئة من اللاجئين الفلسطينيين في غزة ولبنان وسورية تحت خط الفقر

الوطن

طالبت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى «أونروا» بالمزيد من التمويل والدعم لتقديم خدماتها للاجئين الفلسطينيين، مشيرة إلى أن ٩٠ في المئة من هؤلاء اللاجئين في قطاع غزة ولبنان وسورية يعيشون تحت خط الفقر.

ودعا المفوض العام لـ«أونروا» فيليب لازاريني، في تقريره السنوي حول عمل الوكالة الأممية أمام اللجنة الرابعة «لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار»، إلى بقاء الوكالة قوية في التزامها بحقوق الإنسان ورفاه اللاجئين الفلسطينيين، وذلك حسب ما جاء في بيان أصدره مركز إعلام الأمم المتحدة ونشره في موقعه.

وأعرب لازاريني عن أمله في أن تؤدي المناقشة للإقرار بالدور الذي لا يستعاض عنه لـ«أونروا»، وإلى تصويت ساحق لتجديد ولاية الوكالة لمدة ثلاث سنوات أخرى.

وأوضح أن العام الماضي كان صعباً على لاجئي فلسطين في جميع أنحاء المنطقة، مع تزايد التحديات التي تواجه أعمال حقوقهم الأساسية، مشيراً إلى أنه في غزة ولبنان وسورية يعيش نحو ٩٠ في المئة من لاجئي فلسطين حالياً تحت خط الفقر، ويتعرّض اللاجئون الذين يعيشون في المخيمات وفي محيطها بشكل خاص للعنف، موضحاً أن جميع اللاجئين تقريباً يعتمدون الآن على السلة الغذائية لـ«أونروا» في غزة، وقال: «في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، تؤثر المستويات المرتفعة من العنف على قدرة «أونروا» على تقديم الخدمات. وفي غزة يعاني ما يقرب من نصف طلاب الوكالة من الصدمات النفسية بسبب دورات العنف المتكررة و١٥ عاماً من الحصار الذي يحد من قدرتهم على النمو والانخراط مثل أقرانهم في أي مكان آخر».

المفوض العام لـ«أونروا» فيليب لازاريني: ٩٠ بالمئة من اللاجئين في غزّة ولبنان وسورية تحت خط الفقر (عن الانترنت)

وأكد لازاريني، أن لاجئي فلسطين ينتظرون بترقّب كبير الدعم والتضامن المؤمنين من المجتمع الدولي في الجمعية العامة، وقال: «إنهم ينتظرون علامة أمل ورسالة مفادها بأنه لم يتم التخلي عنهم، حيث إن فقر لاجئي فلسطين، مقترن بغياب عملية سياسية وأي أمل في مستقبل أفضل، يؤجج الضيق واليأس والغضب، وعلى الرغم من ذلك، تقوم «أونروا» بإحداث تغيير في حياة ملايين اللاجئين الفلسطينيين، ولا يزال أكثر من نصف مليون طفل يتلقون يومياً تعليمهم في أكثر من ٧٠٠ مدرسة تابعة للوكالة في جميع أنحاء المنطقة».

وأشار إلى أنه على مدى السنوات العشر الماضية، وعلى الرغم من التواصل النشط والمستمر، أجبر نقص التمويل السنوي البالغ نحو ١٠٠ مليون دولار، الوكالة على العمل ضمن قيود مالية صارمة للغاية، وأدت فجوة التمويل إلى إبطاء الوكالة خاصة في المجالات التي تتطلب التحديث المستمر وطرح النماذج الجديدة.

وشدد لازاريني على أهمية ألا يكون ذلك إقراراً إجرائياً روتينياً، وأن يقترن بإرادة حقيقية في توفير الموارد الضرورية التي يمكن التنبؤ بها، والتي ستسمح للاجئي فلسطين بالوصول إلى حياة كريمة.

وفي الرابع عشر من الشهر الماضي أعلنت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا»، أن حكومة النمسا، قدمت مبلغ مليوني يورو تبرعات لدعم البرنامج الصحي للوكالة التابعة للأمم المتحدة في سورية.

وقالت مملثة النمسا في رام الله أستريد وين: إن بلادها «تؤكد مجدداً شراكتها الراسخة مع «أونروا» من خلال زيادة دعمنا طويل الأمد للبرنامج الصحي في الأرض الفلسطينية المحتلة من جهة، وكذلك من خلال تجديد دعمنا للنداء الطارئ لسورية في تقديم المساعدة الإنسانية للاجئي فلسطين في سورية من جهة أخرى».

مدير شؤون «أونروا» في سورية أمانيا مايكل إيبي، أشاد في الثامن والعشرين من أيلول الماضي بتعاون الحكومة السورية في المشاريع التي تديرها الوكالة التابعة للأمم المتحدة في هذا البلد ولاسيما في مجالات التعليم والتدريب، مؤكداً مواصلة الوكالة التعليم طوال ١٢ عاماً من الأزمة في سورية، يعود إلى صمود الحكومة السورية.

اتفاق سوري هنغاري على تعزيز التعاون بين البلدين

بحث رئيس البعثة الدبلوماسية السورية في هنغاريا السفير بشار سمارة مع مديرة إدارة المراسم بوزارة الخارجية الهنغارية أنيتا فارغا، العلاقات الثنائية وتعزيز التعاون بين البلدين بما يخدم المصالح المشتركة للجانبين.

وخلال اللقاء دار الحديث حول جملة من المواضيع التي تخص عمل البعثة التي استأنفت نشاطها مؤخراً، واتفق الجانبان على أهمية تعزيز التعاون بين البلدين بما يحقق المصلحة المشتركة.

وبهذا الخصوص، أعربت فارغا عن استعدادها لبذل الجهود الكفيلة بتسهيل عمل البعثة، والحرص على الاستجابة لمتطلباتها وفقا للأسس والقواعد المتبعة في نطاق العمل الدبلوماسي.

وتتبنى هنغاريا الدولة العضو في الاتحاد الأوروبي نهجاً معارضاً إلى حد بعيد لسياسات الأغلبية من دول الاتحاد وظهر ذلك جلياً في الآونة الأخيرة في موقفها المختلف مع مقاربة أوروبا لمسألة الحرب في أوكرانيا والعملية العسكرية الروسية الخاصة لتخليص هذا البلد من النازيين الجديد الذين يستخدمهم حلف شمال الأطلسي «ناتو» أداة في تهديد الأمن القومي للاتحاد الروسي.

وفي الرابع والعشرين من أيلول الماضي، أعرب وزير الخارجية الهنغاري بيتر سيارتو عن رفض بلاده إدراج شركتي الطاقة الروسيتين «غازبروم» و«روسناتوم» في قوائم العقوبات الغربية المفروضة ضد روسيا، مشدداً على أن هنغاريا تعتبر موضوع إمدادات الطاقة من روسيا من مسائل السيادة الوطنية وأنه يجب على الاتحاد الأوروبي البحث عن طرق لتحقيق التسوية السلمية في أوكرانيا بدلاً من صياغة عقوبات جديدة ضد روسيا.

وقبل ذلك، انتقد رئيس الوزراء الهنغاري فيكتور أوربان العقوبات التي فرضها الاتحاد الأوروبي على روسيا، واصفاً إياها بأنها «طلقة على قدم الاتحاد الأوروبي»، وقال: «بسبب أزمة الطاقة التي أثارتها العقوبات، من الممكن أن نشهد في الشتاء» وقفاً لعمل ٤٠ بالمئة من الصناعات الأوروبية»، مؤكداً أنه سيعارض تمديد العقوبات ضد روسيا.

وكالات

سورية: معركة مكافحة الإرهاب مستمرة حتى تطهير جميع أراضي البلاد

أكدت سورية، أمس، أن محاربة التنظيمات الإرهابية في شمال غرب البلاد وفي جنوبها حق ولضمان أمنها وسلامة أراضيها، مشددة على أن معركة مكافحة الإرهاب مستمرة حتى تطهير كل الأراضي السورية من آخر إرهابي.

وقالت وزارة الخارجية والمغتربين في بيان: «ضرب الإرهابيين المنتمين والمرتبطين بتنظيمي القاعدة وداعش وغيرهما من التنظيمات الإرهابية في شمال غرب سورية وفي جنوبها هو حق للدولة السورية وواجب عليها، لحماية حياة مواطنيها وضمان أمنها وسلامة أراضيها».

وأضافت الخارجية: «إن معركة مكافحة الإرهاب مستمرة حتى تطهير كل الأراضي السورية من آخر إرهابي وإعادة الأمن والاستقرار إلى كل ربوع البلاد.. ولن تثنينا عن هذه المعركة أي أكاذيب أو ادعاءات جرى ويجري الترويج لها سواء من قبل رعاة الإرهاب والمدافعين عنه في الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين، أم من قبل أدواتهم ممن يعملون تحت غطاء بعض المنظمات الدولية».

وأول من أمس، أعلن مصدر ميداني أن وحدات من الجيش العربي السوري قضت بالتعاون مع القوات الجوفضائية الروسية على عدد من الإرهابيين في عملية نوعية استهدفت مقار ومعسكرات تدريب تابعة للتنظيمات الإرهابية في إدلب.

وأوضح المصدر، أن العملية جاءت نتيجة الخروقات المتواصلة لاتفاقية «خفض التصعيد» في ريف إدلب والاعتداءات المتكررة التي تشنها التنظيمات الإرهابية المسلحة على المناطق الآمنة ومواقع قواتنا المسلحة والتي أدت مؤخراً إلى ارتقاء عدد من الشهداء المدنيين والعسكريين، مشيراً إلى أن العملية أدت إلى تدمير مقار ومعسكرات الإرهابيين ومقتل وإصابة العشرات منهم.

وكالات

محادثات سورية إيرانية في طهران حول سبل تعزيز أوجه التعاون ومتابعة الملفات الثنائية

لقاء مرتقب لوفد من «الشورى الإيراني» مع قادة الفصائل الفلسطينية في دمشق

مدير المعهد الدبلوماسي في وزارة الخارجية عماد مصطفى والسفير شفيق ديوب يلتقيان المسؤولين الإيرانيين (عن الانترنت)

منذر عيد - وكالات

وصل أمس وفد من مجلس الشورى الإسلامي الإيراني برئاسة معاون رئيس المجلس للشؤون الفلسطينية، أبن عام مؤتمر دعم الانتفاضة في فلسطين السيد أبطحي إلى بيروت عبر دمشق، على أن يعقد في الأخيرة لقاء مع قادة الفصائل الفلسطينية بعد انتهاء زيارته للعاصمة اللبنانية.

مصادر خاصة أكدت لـ«الوطن»، أن الوفد يضم أربعة أعضاء في مجلس الشورى الإيراني إضافة إلى أبطحي، ولفاؤه المرتقب في دمشق مع الأمناء العامين لقادة الفصائل الفلسطينية في سورية بعد عودته من بيروت، يهدف إلى البحث في آخر التطورات على الساحة الفلسطينية، والتحضيرات التي تجري للإعداد للمؤتمر الدولي لدعم الانتفاضة الفلسطينية الذي يعقد في طهران في كل عام.

وفي الأسابيع عشر من الشهر الماضي، استقبل الرئيس بشار الأسد، وفداً يضم عدداً من قادة وممثلي القوى والفصائل الفلسطينية، وجرى النقاش حول نتائج حوارات المصالحة، التي جرت بين الفصائل الفلسطينية في الجزائر، وسبل تعزيز هذه المصالحات لمواكبة الحالة الشعبية المتصاعدة في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي وجرائمه المستمرة في الأراضي الفلسطينية.

وأكد الرئيس الأسد حينها أنه وعلى الرغم من الحرب التي تتعرض لها سورية إلا أنها لم تُغير من مواقفها الداعمة للمقاومة بأي شكل من الأشكال، وذلك انطلاقاً من المبادئ والقناعة العميقة للشعب السوري بقضية المقاومة من جانب، وانطلاقاً من المصلحة من جانب آخر، لأن المصلحة تقتضي أن نكون مع المقاومة، فالمقاومة ليست وجهة نظر بل هي مبدأ وأساس لاستعادة الحقوق، وهي من طبيعة الإنسان.

وضم الوفد الفلسطيني أمس عام حركة الجهاد الإسلامي زياد نخالة، وأمين عام الجبهة الشعبية- القيادة العامة طلال ناجي، وأمين عام منظمة الصاعقة محمد قيس، وأمين عام حركة فتح الانتفاضة زياد الصغير، ونائب الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين جميل مزهر، ونائب الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين فهد سليمان، والأمين العام لجبهة النضال الشعبي خالد عبد المجيد، والأمين العام لجبهة التحرير الفلسطينية يوسف مفدح، وعضو المكتب السياسي لحركة حماس خليل الحية، والسفير الفلسطيني في سورية سمير الرفاعي.

وتأتي زيارة وفد مجلس الشورى الإيراني إلى سورية ولبنان، واللقاء بفصائل المقاومة الفلسطينية، في ظل تصعيد الاحتلال الإسرائيلي من أعماله الإجرامية ضد الشعب الفلسطيني، وفوز بنيامين نتنياهو برئاسة وزراء الكيان الإسرائيلي، والأنباء عن تشكيل حكومة يمينية متطرفة.

في غضون ذلك، ذكرت وكالة «سانا» أن مدير المعهد الدبلوماسي في وزارة الخارجية والمغتربين عماد مصطفى، وسفير سورية في طهران شفيق ديوب بحثا مع عدد من كبار مسؤولي وزارة الخارجية الإيرانية سبل تعزيز أوجه التعاون بين الجانبين، وآلية متابعة الملفات الثنائية التي يحملها وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد مع نظيره الإيراني حسين أمير عبد اللهيان خلال زيارته الأسبوع المنصرم للعاصمة طهران.

وعقد مصطفى وديوب لقاء مع عبير مساعدي وزير الخارجية الإيراني للشؤون السياسية الخاصة علي أصغر خاجي جرى خلاله بحث العلاقات الثنائية وآخر التطورات على الساحة السورية والإقليمية والدولية، كما بحثا مع مساعد وزير الخارجية الإيراني للشؤون الدبلوماسية والاقتصادية مهدي صطرى أوجه التعاون الاقتصادي والارتقاء بها إلى مستوى العلاقات الإستراتيجية بين البلدين.

كما عقد مصطفى وديوب عدة اجتماعات مع مستشار وزير الخارجية الإيراني- رئيس مركز أبحاث «انديش فرزان» منوشهر محمدي، ومدير مركز الدراسات السياسية والدولية في الخارجية الإيرانية محمد حسن شيخ الإسلام، ونائب رئيس مركز الدراسات السياسية والدولية للشؤون العلمية محمد تقي حسيني، حيث تم خلال تلك الاجتماعات بحث القضايا ذات الاهتمام المشترك والتعاون الثنائي في المجال الدبلوماسي والسياسي والأبحاث المشتركة وتبادل الخبرات والأساليب الحديثة المتعلقة بتدريب الكوادر الدبلوماسية.

أوغلو: رفع مستوى العلاقات مع سورية إذا كانت الظروف مؤاتية

أعلن وزير خارجية النظام التركي، مولود جاويش أوغلو، أنه «لا يوجد حالياً أي مخطط للتواصل مع سورية، إلا أن الاتصالات بين أجهزة المخابرات ما زالت مستمرة».

وعقب اجتماع للحكومة قال جاويش أوغلو في تصريحات نقلتها وكالة «سبوتنيك» الروسية: إن بلاده «من الممكن أن تقيّم رفع مستوى العلاقات مع سورية من المستوى الاستخباراتي إلى الدبلوماسي، إذا كانت الظروف مؤاتية».

وتحدث جاويش أوغلو عن 5 أهداف «إستراتيجية» تتمسك بها بلاده في سورية، وهي: الحفاظ على وحدة البلاد وسلامة أراضيها، وتحقيق الاستقرار الدائم على أساس الحل السياسي، والقضاء على الإرهاب على الحدود السورية – التركية (في إشارة إلى ميليشيات «قسد»)، إلى جانب ضمان العودة «الآمنة» للاجئين السوريين إلى بلدهم»، وذلك وفق ما ذكر موقع «باسنيوز» الكردي.

وكالات

منذر عيد

قولاً واحداً

«النصرة» بين التدوير والصهر

في وقت تقوم روسيا فيه بالمناورة تكتيكياً، في العلاقة مع ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية–قسد»، وحتى مع الاحتلال التركي على الجبهة في شمال شرق سورية، بهدف الحصول والوصول إلى أهداف إستراتيجية لاحقاً، فإنه من الملاحظ والمؤكد، أن ملف إدلب، والتعامل مع تحركات تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي، وسعي متزعمه أبو محمد الجولاني للتمدد شمالاً باتجاه عفرين، أو الانتقال إلى الجبهة الشمالية الشرقية في رأس العين، يختلف في الميزان الروسي، وبأن ما هو ممكن في الشرق، هو أمر مستحيل في الغرب.

تغيرت المعطيات كثيراً على أرض الميدان، بعد اقتتال الميليشيات الموالية للنظام التركي والمنضوية تحت راية ميليشيا «الجيش الوطني» مع تنظيم «النصرة» والميليشيات الموالية له في عفرين وإعزاز بريف حلب، الأمر الذي أفضى إلى سيطرة «النصرة» على تلك المناطق، وإن أعلنت لاحقاً سحب مسلحيها، إلا أنها أبقت جلهم تحت لباس «الحمزات» و«سليمان شاه»، ليتضح لاحقاً أن تمدد «النصرة» كان برضا وقرار من استخبارات النظام التركي، لأهداف كثيرة، أقلها دمج جميع الفصائل في إدلب وريف حلب الشمالي الغربي، في إطار واحد تحت هيمنة «النصرة»، ومن ثم تلميع صورة أبو محمد الجولاني، وتقديمه للعالم بصورة «المعتدل» الذي يمكن الحوار معه ومشاركته في طاولة الحل النهائي لمستقبل سورية.

أخطاء النظام التركي السياسية، ومغالطاته في أرض الميدان، وفائض الفوضى الذي عمل على إيجاده في سورية، جعل الأمور تخرج من تحت سيطرته في لحظة ما، وهو ما دفع به إلى اللجوء إلى فكرة «تعويم» النصرة، وفرضها قوة وحيدة لضبط حالة الانفلات، وهذا ما بدا جلياً من خلال الشروط والإملاءات، صعبة التطبيق، التي فرضها عبر استخباراته خلال اجتماعها في غازي عنتاب مع متزعمي مرتزقته في ميليشيا «الجيش الوطني»، وذلك بهدف تحقيق غايته في إفشال جهود مرتزقته في تنفيذ مخرجات الاجتماع، بما يبرر له «تذييم» أمور المنطقة، بما في ذلك «الأمن وإدارة المعابر» إلى «النصرة»، ولم يخجل ضباط مخابرات النظام التركي من الإفصاح عن ذلك خلال الاجتماع، إذ تؤكد التسريبات أن متزعمي الميليشيات أبلغوا صراحة بأنه في حال عدم توافقهم وقدرتهم على تلبية الاشتراطات التركية في مناطق نفوذهم، فإن البديل جاهز، وهو «النصرة» القادر على فرض الأمن، وحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ووقف التناحر والاقتتال بين الميليشيات وسعي متزعميها الدائم لجني الثروة والمال وتكريس هيمنتهم بالتعديات والتجاوزات.

تقول جميع التقارير إن «النصرة» بدأت في تطبيق مخطط مشترك مع النظام التركي، يقضي أن تكون بديلاً لجميع الميليشيات «المتقاتلة» التابعة لأنقرة في جميع المناطق التي يحتلها النظام التركي في سورية، سواء في الشمال الشرقي أم الغربي من سورية، وهذا ما أكدته الأخبار، أن «النصرة» تتحضر لزج جهازها الأمني في أكثر من بريف الحسكة، تحت غطاء ميليشيا «فرقة الحمزات»، خلال الأيام القادمة، عبر العمليات الروتينية لتبديل الأخيرة مسلحيها هناك، وبأن ذلك يجري تحت علم قوات الاحتلال التركي لكن دون إعلان رسمي، حيث سبقه أيضاً إدخال مسلحين لـ«النصرة» إلى جبهتي الباشلي والحمران شمال غرب منبج بريف حلب الشرقي، وذلك بأسماء مسلحين تابعين لـ«أحرار الشام».

ما سبق يدلل على قيام النظام التركي بعملية «تدوير» جبهة النص